



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

حكومة السوداني
الأداء وتقدير التحديات القادمة

دكتورة رشا كاظم
باحثة - مركز الخليج للأبحاث

مارس 2025 م

واجهت حكومة محمد شياع السوداني منذ منحها الثقة في أكتوبر 2022، مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية عكست تعقيدات المشهد السياسي العراقي، فقد جاءت حكومته عقب أزمة سياسية طويلة أدت إلى استقالة الكتلة الصدرية الفائز الأكبر بالانتخابات البرلمانية لعام 2021 من البرلمان، مما جعل تشكيل الحكومة نتيجة لتوافق هش بين مكونات الإطار التنسيقي والقوى السياسية الأخرى؛ ورغم المحاولات لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، إلا أن الحكومة اصطدمت بعوائق كبيرة تتعلق بالفساد، الأمن، التعامل مع الفصائل المسلحة، إدارة العلاقة مع إقليم كردستان، وتطوير الاقتصاد العراقي، إلا أنها تمكنت من تحقيق تقدم نسبي مثل تعزيز العلاقات الخارجية والسعى لإصلاحات اقتصادية، مع خطط محدودة في عدد من الملفات وصعوبة الحلول الجذرية المستدامة.

- تحديات الشركاء والملفات:

تعهدت حكومة محمد شياع السوداني (2022-2025) في مجال مكافحة الفساد بمواجهة هذا التحدي الذي يمثل أحد أكبر العراقيل أمام التنمية في العراق، رغم تشكيل لجان تحقيق وتنفيذ بعض الاعتقالات بحق مسؤولين سابقين، إلا أن غياب إرادة سياسية من الأحزاب جعل هذه الجهود غير كافية، مما عرض حكومته لانتقادات تتعلق بتغاضيها عن جوانب مهمة في قضايا الفساد الكبرى مما يتطلب من السوداني القيام بفعل مختلف خلال ما تبقى من عمر حكومته يتمثل بالكشف عن المتورطين في هدر المال العام مما كانت درجة العلاقة السياسية بين رئيس الوزراء وبينهم والتعاون مع القضاء العراقي لجسم هذه الملفات، ويتم ذلك من خلال تشكيل تحالف سياسي-نيابي يعمل لإسناد جهود الحكومة بهذا الملف وبعكسه سوف ينظر للحكومة على أنها عجزت تحقيق تقدم في مكافحة الفساد.

اتسمت العلاقات بين حكومة السوداني والإطار التنسيقي بالتعقيد، فالتوتر الأخير بين السوداني والإطار التنسيقي جاء بسبب التباينات في المصالح بين مكونات الإطار نفسه، فقد بدأ الإطار التنسيقي يعبر عن تحفظات تجاه أداء رئيس الحكومة، في ملفات داخلية حساسة بما في ذلك الضغوط الأمريكية المتعلقة بتهريب الدولار والنفوذ الإيراني وحل الحشد وأزمة الكهرباء والخلاف حول أرقام الموازنة الوطنية، وتفكيك سلاح الميليشيات واستيراد الغاز الإيراني وقضية "شبكة التنصت" جاءت لتضيف مزيداً من التعقيد أمام الحكومة، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى أعضاء مكتب رئيس الوزراء، مما فاقم الخلافات داخل "الإطار التنسيقي"

التحالف السياسي الشيعي الحاكم الذي ينتمي إليه السوداني، هذه الأزمات المتلاحقة دفعت رئيس الوزراء إلى التأكيد أن النظر في هذه القضايا هو من اختصاص القضاء العراقي، في محاولة لتفادي التصعيد السياسي ؛ هذه القضايا أثارت انقسامات داخل الإطار حول كيفية إدارة العلاقة مع السوداني ، وهذا قد يعطي مؤشرات أن العلاقة بين السوداني والإطار التنسيقي ستكون غير مستقرة في الأشهر القادمة من عمر حكومته ، ومع فقدان حكومة السوداني لتأييد أغلب أحزاب المجموعة الشيعية قد يكون من الضروري لرئيس الوزراء اللجوء إلى تشكيل تحالف سياسي جديد لدعم خطواته الحكومية القادمة يضم جبهة لمختلف الأحزاب السياسية والتأسيس لمشروع سياسي وطني وقبل كل ذلك قد يكون إعلانه الخروج من الإطار التنسيقي هو الحل الأكثر مقبولية من الشارع العراقي مما يوفر له دعما شعريا ويحرره من الضغوط التي كانت مفروضة عليه .

في المجال الاقتصادي لا تزال السياسات والخطط غير قادرة على تحقيق تنمية مستدامة بسبب الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية ، رغم الاستقرار النسبي في أسعار النفط ، فمن أبرز التحديات غياب التنويع الاقتصادي، حيث تعاني القطاعات غير النفطية ، مثل الصناعة والزراعة، من الإهمال، مما يجعل الاقتصاد هشا أمام أي تقلبات في أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك تظل معدلات البطالة والفقر مرتفعة، رغم إطلاق برامج تشغيلية لم تتمكن من استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، خاصة بين الشباب والخريجين، كذلك يواجه المستثمرون صعوبات تتعلق بالبنية التحتية والإجراءات البيروقراطية والأوضاع الأمنية غير المستقرة ؛ ورغم ذلك إلا ان السوداني قادر على ايجاد استراتيجية اقتصادية يمكن من خلالها ان تكون خارطة طريق اقتصادية للحكومة القادمة .

ان أزمة الكهرباء من أعقد الملفات التي سوف يواجهها السوداني ، ومع إلغاء استثناءات استيراد الطاقة من إيران بناء على العقوبات الأمريكية ، تبدو خطوات السوداني على إيجاد غاز بديل من خلال استثمار الغاز المحروق أو غاز كردستان بطيئة ، مما سيضع الحكومة أمام مواجهة الشارع العراقي الذي يعاني من سوء الخدمات المقدمة له ، مما يتطلب من حكومته بإيجاد بدائل سريعة ومنها الإسراع بالربط الكهربائي مع المملكة العربية السعودية والمنظومة الخليجية وتوقيع اتفاقيات في مجال تطوير الطاقة مع شركة أرامكو السعودية مما يوفر انتاج محلي للغاز لتفعيل المحطات الكهربائية او الاعتماد على استيراد الكهرباء من الأردن أو تركيا

بمضاعفة الطاقة المجهزة عبر خط الربط إلى 600 ميجاواط أو استيراد الغاز من الدول الأخرى .

يعد ملف الفصائل المسلحة من أعقد التحديات أمام حكومة السوداني ، فالميليشيات تتمتع بنفوذ واسع داخل الحكومة ومؤسسات الدولة، مما يشكل عقبة أمام جهود السوداني لفرض سيادة الدولة وحصر السلاح بيدها ، فهذه الفصائل ليست مجرد أطراف خارجية يمكن مواجهتها بسهولة، بل هي جزء من النظام السياسي نفسه ، حيث تمتلك قوة تصويبية كبيرة تؤمن لها عدداً كبيراً من المقاعد في البرلمان العراقي ، كما أن الحشد الشعبي الذي يضم حوالي 250 ألف منتسب ويحظى بموازنة ضخمة تصل 3.5 مليار دولار أمريكي ، أصبح لاعباً أساسياً في الحياة السياسية العراقية، متوجزاً دوره كقوة أمنية إلى قوة تهيمن على المشهد السياسي، مما يعقد دور السوداني القادر على المستوى السياسي ، خصوصاً مع ارتباط قرارها بالرؤية الإيرانية ؛ ومع الخلاف حول اشتراك هذه الميليشيات في الحرب بالمنطقة إلى جانب وكلاء إيران وكذلك الخلافات الداخلية حول قانون الحشد الشعبي وتفكيره حسب الاشتراطات الأمريكية ، أصبحت حكومة السوداني وداعمها الائتلاف الشيعي أمام حالة انقسام حاد حول هذه التفاصيل ، ورغم كل هذه التحديات يحاول السوداني إبراز حالة طمأنة بأن هذه الميليشيات تتبع القائد العام للقوات المسلحة ، لكن الواقع يشير إلى أن الحكومة سوف تواجه معضلة مزدوجة: التعامل مع نفوذ الفصائل المسلحة داخلياً وضغوط المجتمع الدولي خارجياً ، ومع ذلك فإن قوة الفصائل واستمرار اعتماد الحكومة عليها يجعل تحقيق هذه الأهداف أمراً بالغ الصعوبة يتطلب حلولاً سياسية شاملة ودليلاً مستداماً ومنها طرح خطة تبدأ بإعادة هيكلة الحشد الشعبي وصولاً لحلها ومنع الفصائل المسلحة من التحرك أمنياً داخل أو خارج العراق وتجفيف مصادر تمويلها ومنع العراق من أن يكون منصة للمشاريع الإيرانية .

- العلاقة مع إقليم كردستان:

تعد العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان العراق من أكثر الملفات تحدياً في المشهد السياسي العراقي، تتشابك فيها الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والقانونية، خلافات مزمنة تتعلق بملفات النفط، الصالحيات الاتحادية، والمناطق المتنازع عليها. ورغم التفاهمات المؤقتة التي تم التوصل إليها في عدد من الحكومات وحكومة السوداني منها، إلا أن هذه القضايا لم تحل بشكل جزئي حتى اليوم.

لم تنجح أربيل في تبني سياسة مطمئنة لبغداد بخصوص تصدير النفط، مما أدى إلى التدخلات الدولية، إذ تضغط الولايات المتحدة على حكومة السوداني لتمرير قانون النفط والغاز لضمان تنظيم العلاقة بين الطرفين ، خاصة وان إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعد إقليم كردستان حليفاً موثقاً مقارنة ببغداد فواشنطن لا ترغب في أن يذهب نفط كردستان إلى إيران بأسعار مخفضة، خاصة أن ذلك يُستخدم كجزء من الضغط الأمريكي على طهران ، كذلك الولايات المتحدة تضغط أيضاً لتصدير نفط الإقليم عبر خط جيهان التركي كجزء من استراتيجية لها لتعويض أي انخفاض محتمل في صادرات النفط الإيرانية التي تسعى واشنطن إلى خفضها إلى الصفر ضمن سياسة الضغوط القصوى على طهران، هذا الضغط الأمريكي على حكومة السوداني يعكس بداية تصعيد يرتبط بالعقوبات ضد إيران ودعم حكومة إقليم كردستان العراق ، خلف هذا الضغط يكمن الصراع الأمريكي-الإيراني الذي ينعكس بشكل مباشر على العلاقة بين بغداد وأربيل واختبار قدرة السوداني على الحفاظ على هذه العلاقة فيما تبقى من مدة الرئاسية ؛ إلى جانب هذه الأزمات، تعاني كردستان من انقسامات سياسية حادة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، هذه الخلافات عرقلت تشكيل الحكومة الجديدة للإقليم بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر 2024 ، وقد لعب السوداني دور الوسيط بين الأحزاب الكردية، حيث زار أربيل والسليمانية في نوفمبر 2024 والتقي بقادة الأحزاب الرئيسية لحثهم على تجاوز خلافاتهم وتشكيل حكومة مستقرة .

ركزت حكومة السوداني جهودها على تحسين العلاقة مع أربيل عبر خطوات عملية مثل الاتفاق على وضع الإيرادات النفطية في حساب مصرفي مشترك وصرف مبالغ مالية لتغطية رواتب موظفي الإقليم، مع ذلك، نجاح هذه الجهود يعتمد على قدرة الطرفين على تقديم تنازلات متبادلة وحل القضايا العالقة بشكل جذري، مثل النفط والمناطق المتنازع عليها، من جهة أخرى، قرار أوجلان بحل حزب العمال قد يخفف الضغوط الأمنية والسياسية على الإقليم ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون الإقليمي ؛ مع كل هذه المحاولات من قبل السوداني إلا أنه لا يمتلك الحلول الجذرية والتي قد تكون بحاجة لإرادة سياسية من الأحزاب كافة وليس قرارات حكومية، لذا قد يكون أفضل ما يصل إليه في هذا الملف هو الحفاظ على هدوء العلاقات وترحيل الملفات بين بغداد وأربيل إلى الحكومة الاتحادية الجديدة.

- الشرق الأوسط الجديد والعلاقات الخارجية

• العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

سعت حكومة محمد شياع السوداني إلى إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة عبر إنهاء التحالف العسكري والانتقال إلى علاقات ثنائية قائمة على المصالح المشتركة تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي، هذا التحول لا يعني بالضرورة إنهاء التواجد الأمريكي بل يهدف إلى تنظيمه بما يتواافق مع السيادة العراقية، إذ إن استمرار الوجود العسكري الأمريكي يثير توترًا بين الفصائل المسلحة ويضع الحكومة أمام موقف متذبذبة بين الطرفين خلال المرحلة القادمة لحكومته.

تدخل العلاقات العراقية-الأمريكية مرحلة جديدة مع عودة ترامب للبيت الأبيض بعد الرسائل الموجهة إلى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ، كونها تزيد إعادة التمهيد لدور أمريكي أكبر و مباشر، وهي رسالة تتجاوز الجغرافيا العراقية إلى إيران تتلخص في أنها لن تسمح بتمدد جديد لطهران أو ابتلاء القرار العراقي وستعمل على تحجيم دورها تدريجياً ولن تسمح لحلفاء طهران من السيطرة على القرار العراقي، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام الأمريكي بصياغة أطر جديدة للعلاقة بين بغداد وأربيل ، فضلا عن التركيز على أن يكون العراق ضمن نطاق الدول التي تعمل على تأمين إمدادات الطاقة، سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو لحلفائها الغربيين أو الآسيويين، ويشكل هذا التوجه في العراق امتداداً لرؤية الديمقراطيين في هذا الوقت لمنطقة الشرق الأوسط.

يواجه السوداني تحدي طرح الإدارة الأمريكية عقوبات اقتصادية ومالية بسبب تهريب النفط لصالح إيران وتهريب الدولار وفك الشراكة الاقتصادية مع طهران وشرط تفكيك الميليشيات المسلحة الموالية لإيران وانهاء وجودهم في المشهد السياسي والاستقلال بمحال الطاقة واستئناف تشغيل خط الأنابيب العراقي سريعاً والالتزام بشروط الشركات الأمريكية لجذب استثمارات إضافية.

مع كل هذه المعطيات يجب أن يسعى السوداني لتقديم نفسه كشريك موثوق للولايات المتحدة الأمريكية والتأكيد على قدرة حكومته على منع التأثيرات الإيرانية عليها ، وتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي ورفض انسحاب القوات الأمريكية والبدء بوضع خارطة طريق

لمعالجة كل ما شأنه استفزاز واشنطن ، إذ لاتزال إدارة ترامب تشكك بقدرة السوداني على إيجاد الاليات التي يمكن من خلالها فك الارتباط بين بغداد وطهران ، ومؤشر ذلك عندما قرر الرئيس ترامب إنهاء الإعفاءات التي كانت تمنح للعراق لشراء الكهرباء والغاز من إيران ، لذا وجدت حكومة السوداني نفسها أمام تحديات كبيرة تتعلق بتأمين مصادر بديلة للطاقة ، ومع ذلك يبدو أن تحرك الحكومة العراقية نحو تقليل اعتمادها على إيران عبر البحث عن بدائل استراتيجية طويلة الأمد ، تشمل هذه البدائل استيراد الغاز من دول مثل تركمانستان وربط شبكات الطاقة مع دول الجوار العربي السعودية والأردن والكويت وكذلك ما يسمى بالمنصة العائمة، كما تعمل بغداد على تنفيذ خطة طموحة لتحقيق استقلال في مجال الطاقة بحلول عام 2028 ، قد تكون خطوات مهمة لإعادة ترتيب العلاقة مع واشنطن وبما يسهم بمزيد من الابتعاد عن القيود الإيرانية .

• العلاقات مع إيران:

تواجه حكومة محمد شياع السوداني صعوبة كبيرة في التعامل الدبلوماسي مع إيران الدولة أو النفوذ الإيراني الثوري المتغلل في الداخل العراقي، إذ إن قدرة الحكومة على وقف التأثيرات السياسية الإيرانية تبدو محدودة، خاصة مع اعتمادها على دعم الأحزاب الموالية لطهران، والتي تشكل جزءاً أساسياً من الإطار التنسيقي الذي رشح السوداني لمنصبه، هذا الأمر يجعل أي محاولة لتقليل النفوذ الإيراني أو تحقيق استقلالية القرار العراقي محفوفة بالمخاطر السياسية؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، يعتمد العراق بشكل شبه كامل على إيران في مجال الطاقة، هذا الاعتماد يجعل العراق في موقف ضعيف أمام العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، ويضع الحكومة العراقية أمام تحدي إيجاد بدائل مستدامة ، كذلك تعتبر إيران العراق بمثابة الرئة الاقتصادية لها في مواجهة العقوبات الدولية، ما يعزز رغبتها في الحفاظ على نفوذها الاقتصادي داخل العراق ، خصوصاً وان ميزان التبادل التجاري وصل لما يقارب 16 مليار دولار .

العلاقة بين إيران والمليشيات العراقية تشكل محوراً آخر للتحدي خلال الأشهر الأخيرة لحكومة السوداني، فإيران تعتمد على فصائل من الحشد الشعبي كأدوات لتنفيذ أجندتها الإقليمية بالوكالة في سوريا ولبنان وغزة، وكذلك في حربها مع إسرائيل، بينما تحاول حكومة السوداني دمج هذه الفصائل داخل الجيش العراقي كجزء من استراتيجية لتقليل التصعيد الداخلي

والخارجي. ومع ذلك، يبقى هذا الملف حساساً للغاية، هذه العلاقة تؤثر بشكل مباشر على الأداء الحكومي العراقي وتضعف قدرة بغداد على النأي بنفسها عن الصراعات الإقليمية، مما يتطلب من السوداني الوصول إلى توافق داخلي مع التحالف الشيعي الحاكم بمعالجة هذا الملف بعيد عن الوصاية الإيرانية، وهذا قد لا يتحقق في ظل انقسامات حادة مما سيضطره إلى المناورة لحين انتهاء عمر الحكومة أو انتظار قبول إيران بالصفقة مع أمريكا والتي تنص على تفكيك هذه الميليشيات والتي قد تتحقق في الحكومة القادمة.

في ضوء المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط والانتكاسة التي تعرضت لها طهران فهي قد لا تسمح بعملية قضم تدريجي لنفوذها في العراق تقوم بها واشنطن عبر مسارات سياسية أو اقتصادية قد تدفع حكومة السوداني للابتعاد عن إيران أو فك ارتباطها بحلفاء طهران، لذلك ستستمر إيران بالحضور والمراقبة والتأثير على أي خطوة قد تتبنيها ضد مصالحها في العراق، هذا الواقع يجعل مبدأ التوازن الذي أعلن عنه السوداني صعب التطبيق عملياً، حيث تواجه حكومة السوداني صعوبة بمبرأة التوازن في العلاقات الخارجية مع إيران، ولذلك فإن خطة السوداني البديلة يجب أن تركز على تحقيق توازن قوة مع دول الارتكاز العربي للتحفيز من الضغوط الإيرانية، إذا ما أراد الاستقرار لحكومته، خاصة أن غالبية الوزراء الشيعة مقربون من أحزاب في الإطار التنسيقي موالية لإيران.

كذلك فإن على السوداني الاستعداد للاستراتيجية الجديدة التي ت يريد الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقها في الشرق الأوسط الجديد وال伊拉克 والمتمثلة بإنهاء النفوذ الإيراني وحلفاءها، مما يولد فرصة لوضع استراتيجية عراقية لاستعادة القرار العراقي وتحريره من السطوة الإيرانية وهذا يتطلب ابتعاد السوداني من التحالف مع الأحزاب والقيادات الموالية لإيران.

العلاقة مع تركيا:

تعد العلاقات بين العراق وتركيا نموذجاً لتشابك المصالح الاقتصادية مع التحديات الأمنية والسياسية، فخلال فترة حكومة محمد شياع السوداني، برزت ملفات استراتيجية مثل مشروع طريق التنمية الذي يربط الخليج العربي بأوروبا عبر تركيا، وأزمة المياه، واستئناف

تشغيل خط الأنابيب العراق-تركيا، ووجود حزب العمال الكردستاني على الشريط الحدودي بين البلدين ، كعوامل رئيسية تؤثر على طبيعة العلاقة بين البلدين.

واجهت حكومة السوداني ضغوطاً للحفاظ على سيادة البلاد، مع العمليات العسكرية التركية في شمال العراق لمواجهة حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره تهديداً وجودياً لأمنها القومي، هذه العمليات تعقد العلاقات الثنائية وتشير توترات داخلية في العراق، مؤخراً، جاء قرار عبد الله أوجلان بالدعوة إلى إنهاء الصراع المسلح كعامل جديد قد يعيد تشكيل المشهد الأمني إذا تم تفويض هذا القرار فعلياً، فقد يُسهم في تخفيف حدة التوتر ويفتح الباب أمام تعاون أمني أكثر فاعلية بين البلدين ، لكن مع ذلك سيتمر هذا الملف ضاغطاً على بغداد ما لم ينتهي بحل سياسي في أنقرة .

أما ملف المياه، فهو أحد أكثر القضايا حساسية بين البلدين، فانخفاض تدفق المياه من نهر دجلة والفرات بسبب السدود التركية أدى إلى تفاقم أزمة التصحر والجفاف داخل العراق، مما يهدد أمنه الغذائي ويثير استياءً شعبياً واسعاً، ورغم توقيع اتفاقيات مؤقتة لضمان حصة عادلة للعراق من المياه العابرة للحدود، إلا أن الخلافات لا تزال قائمة بسبب اختلاف الأولويات بين البلدين؛ فبينما تسعى تركيا لتنمية احتياجاتها الداخلية من المياه والطاقة، يطالب العراق باحترام الاتفاقيات الدولية وضمان تدفق كافٍ للمياه ، ولا يمكن التنبؤ بقدرة الحكومة لما تبقى من عمرها على الوصول لحلول لهذا الملف ، مما يفرض على الحكومة العراقية ممارسة ضغوط من خلال الورقة الاقتصادية بهدف الوصول لاتفاق عادل حول الحصة المائية .

يمثل استئناف تشغيل خط الأنابيب العراق-تركيا ملفاً آخر دبلوماسياً واقتصادياً ذو أهمية استراتيجية للطرفين، هذا الخط يمثل شريانًا حيوياً لنقل النفط العراقي إلى الأسواق العالمية عبر ميناء جيهان التركي ، ومع ذلك فإن استئناف تشغيله يخضع لعوائق قانونية وسياسية، فقد ألزم حكم محكمة التحكيم الدولي (ICC) في مارس 2023 ، تركيا بدفع تعويض قدره 1.5 مليار دولار للعراق بسبب صادرات نفطية غير مصرح بها بين 2014 و2018، مما أدى إلى توقف العمل بالخط منذ اصدار القرار ، فضلاً عن ذلك تبرز التحديات السياسية والاقتصادية كعقبة أمام استئناف التدفقات النفطية، خاصة مع إعلان ثمانية شركات نفطية دولية في إقليم كردستان العراق رفضها استئناف التصدير عبر جيهان رغم إعلان بغداد عن

قرب إعادة التشغيل ، هذا الملف يضع بيد السوداني ورقة رابحة لحكومته من خلال التوصل لاتفاق شامل مع تركيا يتضمن حل الملفات الأخرى كال المياه والأمن .

وبالرغم من هذه التحديات الكبيرة التي تعرّض العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، إلا أن هناك فرصةً حقيقيةً لتعزيز التعاون المشترك إذاً ما تم التعامل مع الملفات الحساسة بحكمة وتوازن، مشروع "طريق التنمية" واستئناف تشغيل خط الأنابيب يمكن أن يكونا ركيزتين أساسيتين لتحقيق التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الإقليمي. لكن نجاح هذه المبادرات يعتمد بشكل كبير على قدرة الطرفين على تجاوز الخلافات السياسية والأمنية والعمل بشكل مشترك لتحقيق المصالح المشتركة مع احترام السيادة الوطنية لكل طرف.

في النهاية، حكومة السوداني أمام اختبار صعب لإدارة هذه العلاقة بطريقة تحقق توازن المصالح الوطنية مع متطلبات الشراكة الإقليمية مع تركيا، بالمقابل تحتاج أنقرة إلى تبني نهج أكثر مرونة واحتراماً لسيادة العراق إذاً ما أرادت تعزيز علاقاتها معه وضمان استمرارية التعاون الاقتصادي والأمني بما يخدم مصالح الطرفين على المدى الطويل.

• العلاقة مع دول الخليج العربية

تمر العلاقات العراقية-الخليجية بمرحلة تحول استراتيجي تعكس تطورات إقليمية ودولية متتسارعة، إذ سعت الحكومات ومنها حكومة السوداني إلى تعزيز شراكاتها مع دول الخليج في ظل تغيرات جيوسياسية عميقة، هذا التحول يأتي في سياق دور متزايد لدول الخليج كحليف رئيسي للولايات المتحدة، خاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب، الذي أعاد صياغة العلاقات مع المنطقة بناءً على المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة.

وبخصوص العراق، فإن تعميق العلاقات مع الدول الخليجية العربية يمثل فرصة استراتيجية لحكومة السوداني في الأشهر القادمة، لتعزيز مكانتها الإقليمية وتأمين مصالحها الوطنية وللاستفادة من الخبرات الخليجية في مجالات التنمية المستدامة والطاقة المتجددة، وهو ما يمكن أن يسهم في تنويع اقتصاده المعتمد بشكل كبير على النفط.

أظهرت المملكة العربية السعودية كدولة ذات ثقل سياسي واقتصادي دعمًا واضحًا لحكومة السوداني عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري ، ولقاءات السوداني مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تناولت قضايا حيوية مثل الأمن والطاقة والاستثمار، مما

يعكس رغبة الطرفين في بناء شراكة طويلة الأمد ، في بغداد تستطيع استثمار هذه العلاقة لترتيب علاقاتها الخارجية مع واشنطن ولعدد من الملفات الخارجية الأخرى لما تحظى به المملكة من ثقة لدى الدول كافة وهذا يمكن السوداني من الحفاظ على نوع من الاستقرار في علاقات العراق الخارجية وأبعاد أي خطة لاستهداف العراق بضربيات عسكرية أو عقوبات اقتصادية .

وعلى الصعيد الأمني، يمثل التعاون مع دول الخليج أهمية قصوى لحكومة السوداني لما تبقى من مدتها الدستورية لمواجهة التهديدات المشتركة مثل تنظيم "داعش" ، فالحدود العراقية-السورية لا تزال تشكل مصدر قلق أمني كبير بسبب وجود خلايا نائمة للتنظيم الإرهابي والتنسيق الأمني بين بغداد ودول الخليج يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي، خاصة مع تصاعد المخاوف من هروب السجناء المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية (قسد) واحتلال عودتهم إلى النشاط الإرهابي ؛ ومع ذلك يواجه السوداني تحديات داخلية وخارجية قد تعيق تطور علاقاتها مع دول الخليج ، داخلياً هناك قوى سياسية عراقية مرتبطة بإيران تعارض أي انفتاح كبير على دول الخليج وبالتحديد مع المملكة، خارجياً ويتمثل بالتأثيرات الإيرانية ، وهذا قد يعيق حكومة السوداني من تنمية هذه العلاقات لما تبقى من عمر حكومته .

وفي ظل هذه التقييدات، يبدو أن العراق أمام سيناريوان يتطلبان إدارة دقيقة وحذرة، السيناريو الأول يتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني مع دول الخليج بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الاستقرار الإقليمي، السيناريو الثاني ينطوي على تحديات أكبر إذا ما فشلت بغداد في تحقيق توازن بين علاقاتها مع إيران ودول الخليج، مما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الداخلية والخارجية.

• العلاقة مع سوريا

شهدت العلاقات بين العراق وسوريا تحولات كبيرة بعد سقوط نظام بشار الأسد الذي دعمه العراق لقربة عقد كامل، مما دفع بغداد إلى إعادة تقييم استراتيجيتها تجاه سوريا، وبالرغم من الحدود المشتركة التي تمتد لأكثر من 600 كيلومتر، ظلت العلاقات مضطربة بسبب

تعارض المصالح واختلاف الأولويات ومع ذلك، تشكل التحديات الأمنية المشتركة، مثل تنظيم داعش، دافعاً للتعاون بين البلدين.

تعتمد الحكومة العراقية على نهج متوازن بخصوص سوريا، يقوم على الانفتاح الحذر والتنسيق الأمني، فقد أكد وزير الخارجية العراقي أن استقرار سوريا له تأثير مباشر على الأمن العراقي، مشيراً إلى وجود ما بين 10 إلى 12 ألف عنصر من تنظيم "داعش" في سجون قوات سوريا الديمقراطية، هذا التهديد دفع العراق إلى تعزيز التعاون الأمني مع دمشق لضمان أمن الحدود المشتركة ومنع عودة التنظيم كقوة تهدد استقرار المنطقة.

على الجانب الاقتصادي، تعمل حكومة السوداني ودمشق على إعادة فتح المعابر الحدودية مثل "البوكمال" والقائم، التي تعد شريانًا اقتصادياً مهماً للبلدين، حيث يعتبر تعزيز التبادل التجاري والتواصل الاقتصادي بين البلدين جزءاً من استراتيجية تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وتظل العلاقات بين العراق وسوريا معقدة بسبب التأثيرات الإقليمية والدولية، وقد لعبت تركيا دوراً هاماً في تعزيز التنسيق الإقليمي بين العراق وسوريا والأردن، حيث تهدف هذه الدول إلى مواجهة خطر تنظيم الدولة، وقد دارت مناقشات حول نقل السجناء المحتجزين في سجون "قسد" إلى العراق لمحاكمتهم وفق القانون العراقي، في خطوة تعكس تنسيقاً أمنياً متقدماً بين الأطراف المعنية.

وبالرغم من هذه الجهود، تظل مسألة إعادة العلاقات السياسية بين بغداد ودمشق تثير خلافات حادة داخل المشهد العراقي، حيث يسعى السوداني لتطوير هذه العلاقات ورفعها إلى المستوى الدبلوماسي، إلا أن قوى سياسية موالية لإيران، تعارض هذا التوجه حيث تعكس هذه المعارضة تخوفاً من تأثير تطور العلاقات مع سوريا على المصالح الإيرانية في العراق، كما تعكس قلقاً من أن يؤدي هذا الانفتاح إلى تعزيز نفوذ القوى السنوية العراقية التي ترى في التغيير السوري فرصة لإعادة تشكيل التوازنات الداخلية.

يمتلك السوداني بدائل مهمة لجعل العلاقة بين بغداد ودمشق في المسار الصحيح من خلال سحب مليشيا الحشد من الحدود مع سوريا، والقيام بعملية ترحيل لمليشيات فاطميين وزيبيون والتي تم أحضانهم من المليشيات العراقية، فضلاً عن القيام بعملية تسليم ضباط في الجيش السوري السابق والمتورطين بعمليات إبادة للشعب السوري، تلك الخطوات يمكن

ان تعد رسائل اطمئنان للحكومة المؤقتة السورية ويدفع العلاقات بين البلدين الى مراحل متقدمة من التعاون .

• العلاقة مع إسرائيل

تواجه حكومة السوداني في العراق تحديات معقدة في ظل التصعيد الإقليمي المتزايد، بعد الحملة العسكرية الأمريكية على اليمن، وامكانية تصاعد التوتر بين إسرائيل والفصائل المسلحة المدعومة من إيران، هذه التحديات تتقاطع مع محاولات الحكومة العراقية للحفاظ على سيادة البلاد وتجنب أن يصبح العراق ساحة صراع مفتوح بين الأطراف الإقليمية والدولية.

أعلنت إسرائيل عن عزمها على تفكيك ما تعتبره "محور الشر"، الذي يشمل العراق، وهددت بضرب الفصائل المسلحة التي تستخدم الأراضي العراقية لشن هجمات على موقع إسرائيلية، قتل أبيب سبق ان قررت استهداف مقرات ومخازن وقيادات المليشيات في العراق لكن كان للدور الأمريكي في ان يتتجنب العراق سيناريو الاستهداف في سنة 2024 ، إلا ان الضربة الاسرائيلية لا تزال قائمة ، في ظل ما تواجهه حكومة السوداني من صعوبات كبيرة في التعامل مع الفصائل المسلحة وتجنب الانجرار إلى الصراع الإقليمي ، حيث تعلم الفصائل المسلحة بشكل مستقل عن الدولة على الرغم أنها تمول من المال العام وتتمتع بحماية سياسية داخلية ودعم إيراني خارجي .

لا يمتلك السوداني اي بدائل في هذا الملف، خصوصا وان هناك نص قانوني يمنع التواصل مع إسرائيل (قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني رقم ٧ لسنة ٢٠٢٢)، مما يجعله مضطرا إلى العودة إلى بوابة البيت الأبيض لغرض عقد تفاهمات غير مباشرة مع تل أبيب لتجنب الضربة العسكرية أو الدخول بمقاييس داخلية لتفكيك سلاح المليشيات لطمأنة مباشرة من انها لم تعد تشكل خطرا على الأمن القومي الإسرائيلي وبخلاف فان حكومة السوداني عليها ان تضع سيناريوهات المواجهة والرد او امتصاص الضربات المحتملة من تل أبيب.

في ظل هذه التحديات، يبدو أن الخطط التي تعلم عليها حكومة السوداني تتسم بالتعقيد، خاصة مع تفاقم الأزمات الداخلية مما يؤثر على تقييم أداء كابينته الحكومية، كذلك يظل نجاح الحكومة في أشهرها الأخيرة مرهونا بقدرتها على حسم ملفات الخدمات وتفكيك المليشيات

ومكافحة الفساد واستعادة الثقة الداخلية ، قبل أن تتسبب هذه الأزمات في انهيار التحالفات السياسية وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي ، وقدرتها على إدارة الصراع الانتخابي القائم في ظل المتغيرات الدولية ، وكذلك فإنه ليس من المتوقع أن تتحقق تحولاً جذرياً بالأداء بسبب الأشهر المعدودة لها على مستوى الملفات الداخلية كونها تركز على الملف الخارجي وتداعياته على العراق.



مركز الخليج للأبحاث
بروكسل - بلجيكا



Gulf Research Centre - Cambridge
University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA, UK
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation
Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: Info@grc.net



مركز الخليج للأبحاث
مبني مؤسسة الملك فهد الكبير
البرج الشمالي، الدور 11، الوحدة 19
شارع الملك فهد الفرع، حي العلية في الرياض
ص.ب 10082
12212
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 11 211 2567
البريد الإلكتروني: info@grc.net



مركز الخليج للأبحاث
(المركز الرئيسي)
19 شارع رابعة للاتحاد
21451 جدة 2134
ص.ب 2134
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 12 6511999
فاكس: +966 12 6531375
البريد الإلكتروني: info@grc.net

